محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (70) لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب. اجتماعها السبعون في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 18 مارس 2026م، افتراضياً عبر الوسائل الإلكترونية، برئاسة السيدة هالة علي حسين يتيم، رئيس مجلس الإدارة، وبحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك. وحضر الاجتماع 12 مساهماً (أصالة ووكالة) يمثلون عدد 1,669,971,531 سهماً، بما يعادل نسبة 73.97% من مجموع أسهم رأس مال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب. الصادرة والمدفوعة وتم تعيين شركة البحرين للمقاصة، مسجلي الأسهم، لجمع الأصوات وعدها.

وحضر الاجتماع كذلك السادة التالية أسمائهم:

- السيد/ جليل العالي – شريك، مدقق الحسابات الخارجي، كي بي أم جي فخرو
- السيدة/ دعاء الجناحي – رئيس، إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة، مصرف البحرين المركزي
- السيدة/ تيماء رضي – محلل أول، إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة، مصرف البحرين المركزي
- السيد/ ريان علي – أخصائي أول التزامات مستمرة وحوكمة شركات، إدارة مراقبة الأسواق المالية، مصرف البحرين المركزي
- السيدة / مريم الجبن – أخصائي حوكمة شركات أول، وزارة الصناعة والتجارة
- الأنسة / نورة المحميد – محلل أول، إدارة الإدراج والإفصاح، بورصة البحرين
- الأنسة / زينب رمضان – متدرب، إدارة الإدراج والإفصاح، بورصة البحرين
- السيد/ عبدالله عابدين – الرئيس التنفيذي للعمليات، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ هبة مبارك – مدير إدارة العمليات السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ نادين عجاوي – مسؤول السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ سارة دشتي – مسؤول السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة

أعلنت السيدة رئيس مجلس الإدارة عن توافر النصاب القانوني وصحة انعقاد الجمعية العامة العادية وافتتحت الاجتماع مرحبة بالمساهمين والحضور الكريم شاكرة لهم تلبيتهم الدعوة لحضور الاجتماع، وباركت بما تبقى من شهر رمضان المبارك وقرب حلول عيد الفطر، وأوضحت أنه قد تم عقد الاجتماع افتراضياً بناءً على الظروف الأمنية الراهنة التي تشهدها مملكة البحرين والمنطقة، لضمان سلامة المساهمين والحضور الكرام. بعد ذلك، قدم السيد هشام أبو الفتح، الرئيس التنفيذي للاتصالات المؤسسية، شرحاً مبسطاً لآلية استخدام منصة "لومي" الافتراضية للتصويت، وطرح الأسئلة، والاستفادة من خدمات الترجمة الفورية.

بعدها بدأت الجمعية العامة العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وناقشت البنود المدرجة فيه على النحو التالي:

1- أوضحت رئيس مجلس الإدارة أنه قد تم نشر نسخة من محضر اجتماع الجمعية العامة العادية التاسع والستون المنعقد بتاريخ 27 مارس 2025م على موقع بورصة البحرين وطلبت الموافقة عليه.

القرار: وافقت الجمعية العامة بالإجماع على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية التاسع والستون المنعقد بتاريخ 27 مارس 2025م وصادقت عليه.

2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والمصادقة عليه:

ناقشت الجمعية العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، وفي هذا الصدد القت رئيس مجلس الإدارة كلمة شكرت فيها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، على قيادتهم الحكيمة، مقدرةً جهود العاملين في الصفوف الأمامية لحماية الوطن وصون سلامة المجتمع. واستعرضت بعد ذلك ملخص للإنجازات الهامة التي حققها البنك خلال العام 2025، مشيرة إلى تحقيق البنك لصافي ربح عائد للمساهمين بلغ 85.1 مليون دينار بحريني بنمو نسبته 4%، مع ارتفاع إجمالي الأصول إلى 6.3 مليار دينار بحريني مدعوماً بنمو القروض والودائع، كما حقق البنك نمواً في ربحية السهم بنسبة 50% خلال السنوات الخمس الماضية. كما اشارت الى أن مواصلة البنك لاستثماراته في تطوير قياداته مع ترسيخ الاستدامة والأثر المجتمعي كركائز أساسية في استراتيجيته قد توجت البنك بحصوله على عدة جوائز إقليمية ودولية مرموقة. كما نوهت في الختام إلى توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة مع بنك البحرين والكويت لدراسة إمكانية الاندماج المحتمل لتعزيز تنافسية مؤسسات المملكة المصرفية مشيرة الى ان هذه الخطوة تعكس رؤية البنك الاستراتيجية لتعزيز منظومة الخدمات المالية في المملكة. وفي ختام كلمتها، تقدمت رئيس مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى العملاء والمساهمين الكرام، وإلى فريق بنك البحرين الوطني الذي يقف خلف كل إنجاز تحقق، آملة أن تحمل الأيام المقبلة مزيداً من الاستقرار والطمأنينة في المنطقة وأن تستمر روح الوحدة عبر أوطاننا وأمتنا.

بعد ذلك طلب المساهم السيد علي الطريف التحدث، حيث رحب بمجلس الإدارة وشكر السيد هشام أبو الفتح على تواصله الدائم، وتقدم بملاحظة حول إجراءات عقد الجلسات الافتراضية، مشيراً إلى تجربته السابقة في الجمعية العامة لبنك البحرين الإسلامي حيث لم تتح له فرصة المداخلة الشفوية المباشرة مع مجلس الإدارة، وطالب بضمان حق المساهمين في المشاركة الشفوية والكتابية الفعالة. وأجابت رئيس مجلس الإدارة عن ذلك مؤكدةً التزام البنك بفتح باب النقاش الشفاف وإتاحة المشاركة الفعالة للمساهمين في الجلسات الافتراضية كما هو الحال في الجلسات الحضورية واكدت بانه سيتم النظر في هذا الامر بالتنسيق مع بنك البحرين الاسلامي.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

3- استمعت بعد ذلك الجمعية العامة إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين ممثلة بالسيد عبد الجليل العالي من شركة كي بي أم جي فخرو، حول البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

4- بدأت الجمعية العامة بمناقشة البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، حيث دعت رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد عثمان أحمد، بتقديم عرضاً موجزاً لأداء البنك المالي عن السنة المالية الماضية. أشار الرئيس التنفيذي إلى أن نمو البنك في قطاعي التجزئة والشركات قد تفوق بشكل ملحوظ على السوق خلال السنوات الخمس الماضية؛ حيث حققت قروض التجزئة نمواً بمتوسط سنوي قدره 9.5% مدعوماً بنمو ودائع التجزئة بنسبة 9.1%، في حين حققت قروض الشركات والأعمال نمواً بمتوسط سنوي قدره 10.3% مدعومة بنمو الودائع بنسبة 11.3%، وسلط الضوء على مبادرات إدارة الثروات التي أدت لزيادة بمقدار 4.5 ضعف في دخل الرسوم، كما أشار للنمو الاستثنائي في السوق السعودي للقروض بنسبة تفوق 150%، وإلى الإنجازات الرقمية المتمثلة في افتتاح 95% من حسابات التجزئة الجديدة رقمياً، بالإضافة إلى الأداء القوي لبنك البحرين الإسلامي الذي سجل زيادة في صافي الربح بنسبة 266% ليصل إلى 18.5 مليون دينار بحريني، معلناً رفع حصة بنك البحرين الوطني فيه إلى 80.2% مؤكداً أهمية بنك البحرين الإسلامي في استراتيجية النمو.

أشار كذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد عثمان أحمد، فيما يتعلق باستثمارات البنك في البنية التحتية التقنية والابتكار، حيث أوضح أن بنك البحرين الوطني استثمر ما يزيد على 100 مليون دينار بحريني في برامج التحول التقني على مدى السنوات السبع الماضية، كما أصبح أول بنك في مملكة البحرين يقوم بتصميم وبناء وتشغيل مركز بيانات معتمد من الفئة الثالثة (Tier 3 Certified Data Centre). وأفاد بأن هذه الاستثمارات أسهمت في تعزيز المرونة التشغيلية، وتحسين كفاءة الطاقة وموثوقية البنية التحتية، إلى جانب توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات التشغيلية والرقابية، بما في ذلك خدمة العملاء، واكتشاف الاحتيال، والامتثال، والأمن السيبراني. كما أحاط الرئيس التنفيذي الجمعية العامة علماً بما حققه بنك البحرين الوطني من تقدير وتكريم على المستوى الإقليمي خلال عام 2025م، بما يعكس المكانة الرائدة التي يواصل البنك ترسيخها في القطاع المصرفي بمملكة البحرين والمنطقة، ويؤكد نجاحه في تنفيذ استراتيجيته المؤسسية وتطوير أعماله وخدماته ومنتجاته المصرفية. وفي هذا السياق، أشار إلى حصول البنك على عدد من الجوائز المرموقة من مؤسسات إقليمية ودولية متخصصة، حيث نال عدة جوائز من مجلة Euromoney مثل جائزة أفضل بنك في البحرين، وجائزة أفضل بنك في البحرين في مجال المسؤولية المؤسسية، وجائزة أفضل بنك في البحرين في مجال معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) إلى جانب حصوله على جائزة أفضل بنك لإدارة النقد في البحرين. كما أشار كذلك إلى فوز البنك بجائزة أفضل تكامل لمنظومة المدفوعات من MENA Banking Excellence، وجائزة أفضل بنك تجزئة في البحرين من MENA Banking Excellence، بالإضافة إلى جائزة أفضل بنك لتمويل التجارة في البحرين من Global Trade Review وقد بيّن الرئيس التنفيذي أن هذه الجوائز والتقديرات تشكل دلالة واضحة على متانة نموذج أعمال البنك، وتميزه في تقديم الحلول المصرفية، وريادته في مجالات الخدمات المصرفية.

بعد ذلك، استعرض الرئيس التنفيذي أمام الجمعية العامة آخر المستجدات المتعلقة بالاندماج المحتمل بين بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت، موضحاً أن أعمال العناية الواجبة لا تزال تتقدم وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، مع استمرار مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون بين مختلف الفرق المعنية. كما بيّن أن مسارات العمل الرئيسية قد دخلت حيز التنفيذ الكامل، وتشمل

الجوانب المالية، والضريبية، والتشغيلية، وتقنية المعلومات، والقانونية، والتجارية، إلى جانب استمرار التنسيق الوثيق بين الفرق الداخلية لدى كلا البنكين والمستشارين الخارجيين بما يكفل المواءمة والمحافظة على وتيرة التقدم في مختلف المسارات. وأضاف أنه قد تم تعيين شركة McKinsey & Co بصورة مشتركة بين البنكين لقيادة أعمال الفحص التجاري ووضع خارطة طريق التكامل الخاصة بالاندماج المحتمل، مبيناً أن أعمال الفحص التجاري تسير وفق الخطة المعتمدة وبمشاركة وثيقة من فرق العمل في البنكين، في حين يواصل المسار القانوني التقدم من خلال إعداد الوثائق الرئيسية بما يضمن التوافق مع المتطلبات التنظيمية والقانونية ذات الصلة. وفي الختام، استعرض الرئيس التنفيذي للمجموعة أمام الجمعية العامة مرتكزات التركيز الاستراتيجي للبنك لعام 2026م، موضحاً أن البنك سيواصل المضي في تنفيذ خارطة العمل التنفيذية المعتمدة، استناداً إلى أولويات رئيسية تتمثل في تسريع نمو حصة البنك من تعاملات العملاء، وتحسين تجربة العميل بصورة شاملة ومتكاملة، وتعزيز الربحية من خلال مبادرات تحسين صافي هامش الفائدة، فضلاً عن مواصلة ترسيخ استمرارية الأعمال وتعزيز المرونة المؤسسية ودعم الأولويات الاستراتيجية للمملكة، بما يكفل استدامة النمو وترسيخ المركز التنافسي للبنك خلال المرحلة المقبلة.

شكرت رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة على العرض المقدم ثم افتتحت باب الأسئلة للمساهمين، حيث تساءل المساهم السيد زكريا محمد البوفلاسة عن أسباب اقتراض البنك من البنوك الأخرى بزيادة قدرها 362 مليون دينار خلال سنة واحدة، وما إذا كان ذلك يعود لقصور في إيجاد تمويل من ودائع العملاء. كما استفسر عما إذا كانت هناك تحركات غير عادية في الودائع مؤخراً، ومدى ضمان البنك لسيولة المودعين والمساهمين في حال استمرار الأوضاع الراهنة. وأجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة للشؤون المالية، السيد محسن رحيم، أن قاعدة الودائع قوية جداً وتعتبر المصدر الأساسي للتمويل، حيث نمت بنسبة 8% لتصل إلى 4 مليارات دينار، مبيناً أن استخدام الاقتراض بين البنوك يوفر مرونة إضافية لإدارة السيولة قصيرة الأجل بكفاءة، ويدعم نمو الميزانية العمومية للبنك في توسعاته في البحرين والسعودية والإمارات، ولا يعكس أي قيود أو نقص في الودائع ولم يتم ملاحظة اية تحركات غير عادية في الودائع. وفيما يخص السيولة، أكد أنه لم يتم رصد أي تحركات غير طبيعية، مشيراً إلى أن مصدات السيولة تتجاوز المتطلبات التنظيمية بكثير حيث بلغت تغطية السيولة LCR نسبة 425%، وصافي التمويل المستقر NSFR بلغ 133%، مما يضمن قدرة البنك التامة على الوفاء بكافة التزاماته، حتى لو استمرت الأوضاع الحالية.

ومن ثم استفسرت المساهمة السيدة شيماء تهامي عن توقعات الإدارة لهامش صافي الفائدة (NIM) في ظل سيناريوهات أسعار الفائدة المستقبلية، خاصة مع الانخفاض الطفيف لصافي إيرادات الفوائد إلى 143 مليون دينار. وأجاب السيد محسن رحيم أنه من المتوقع أن يستقر الهامش بشكل عام بين 2.7% إلى 3% بفضل قاعدة الودائع وتسعير الأصول وفي حال تغير دورة أسعار الفائدة، سيتم التخفيف من أثر ذلك عبر الإدارة الاستباقية للميزانية العمومية. ثم تساءلت ذات المساهمة عن التوقيت الذي ستنعكس فيه الاستثمارات الرقمية للبنك على الكفاءة التشغيلية، لا سيما مع الارتفاع الطفيف لنسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 52.8% مقارنة بـ 52.3% في العام السابق. وفي هذا الصدد أكد السيد محسن رحيم أن الاستثمارات الرقمية أساسية للنمو، ورغم أن تكاليفها تُدفع مقدماً، إلا أن فوائدها بدأت تظهر من خلال هجرة العملاء للقنوات الرقمية مشيراً إلى إطلاق التطبيق الرقمي الجديد مؤخراً، متوقعاً أن تترجم هذه الاستثمارات بشكل ملموس إلى كفاءة في التكاليف خلال هذا العام والسنوات اللاحقة. وأخيرا

استفسرت المساهمة المذكورة عن كفاءة توظيف رأس المال الزائد في ظل تمتع البنك بنسبة كفاية رأس مال (CAR) قوية جداً بلغت 20.5% حيث اوضح السيد محسن رحيم أن الحفاظ على مصدات رأس مال قوية يُعد خياراً حصيفاً للوقاية من الصدمات المحتملة في ظل الظروف الراهنة، مؤكداً أن البنك يعطي الأولوية لسلامة واستقرار الميزانية العمومية حتى وإن شكل ذلك ضغطاً قصير المدى على كفاءة رأس المال، مع الاستمرار في توظيف رأس المال بانتقائية لتحقيق عوائد مجزية.

بعد ذلك استفسر المساهم السيد علي الطريف عن إذا كان لدى البنك أي نية البنك لتعديل شروط الترشح لمجلس الإدارة باشتراط مؤهل جامعي وخبرة 10 سنوات على الأقل في مؤسسة مالية وذلك لتعزيز الحوكمة كما هو معمول به لدى أحد البنوك المحلية، وأجابت رئيس مجلس الإدارة بأن البنك يلتزم بأعلى معايير الحوكمة المفروضة من قبل مصرف البحرين المركزي، وأن معايير الكفاءة الحالية في مجلس الإدارة أسهمت بوضوح في نجاحات البنك المتتالية، مشيرة إلى الاكتفاء بالمعايير الرقابية الحالية.

القرار: صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

5- بدأت بعد ذلك الجمعية العامة بمناقشة توصيات مجلس الإدارة بشأن كيفية توزيع أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م وأصدرت بعد ذلك الجمعية العامة القرارات التالية بشأن كيفية توزيع أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م:

أ- صادقت الجمعية العامة بالإجماع على قرار توزيع الأرباح النقدية النصف سنوية التي تم توزيعها في يوم 31 أغسطس 2025م على المساهمين بواقع 10% من القيمة الأسمية للسهم الواحد (10 فلس للسهم الواحد، باستثناء كسور الأسهم) أي ما يعادل 22,578,610.720 دينار بحريني (اثنان وعشرون مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون ألف وستمائة وعشرة دينار بحريني وسبعمائة وعشرون فلس).

ب- وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 25% (25 فلس للسهم الواحد)، أي ما يعادل 56,439,060.625 دينار بحريني (ستة وخمسون مليون وأربعمائة وتسعة وثلاثون ألف وستون دينار بحريني وستمائة وخمسة وعشرون فلس) على أن يتم توزيعها إبتداءاً من يوم 9 أبريل 2026م وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي وذلك على النحو التالي:

آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح	**الأحد 29 مارس 2026م**
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق	**الأثنين 30 مارس 2026م**
يوم الاستحقاق	**الثلاثاء 31 مارس 2026م**
يوم الدفع	**الخميس 9 أبريل 2026م**

ج- وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على توصية مجلس الإدارة بتخصيص مبلغ -/500،000 دينار بحريني (خمسمائة الف دينار بحريني) من صافي الأرباح لبرنامج التبرعات والمساهمات.

د- وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على الاحتفاظ بمبلغ 5,595,045 دينار بحريني (خمسة مليون وخمسمائة وخمسة وتسعون ألفاً وخمسة وأربعون دينار بحريني)، كأرباح مستبقاة للعام القادم.

6- تم عرض تقرير حوكمة الشركات لسنة 2025 ومناقشة ما تم تحقيقه من التزام بنظام حوكمة الشركات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي كما هو مبين في التقرير السنوي. أفادت رئيس مجلس الإدارة بانه تم إعداد تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي وتم نشر التقرير على موقع البنك وموقع بورصة البحرين بتاريخ 13 مارس 2025م كما تم تضمين تقرير حوكمة الشركات في التقرير السنوي.

7- تم ابلاغ الجمعية العامة عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م مع اي أطراف ذات علاقة او مع المساهمين الرئيسيين في البنك كما هو مبين في تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة العادية والمذكور في الايضاح رقم 29 من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

8- وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

9- وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على صرف مبلغ 575,000 (خمسمائة وخمسة وسبعون ألف دينار بحريني) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

10- وافقت الجمعية العامة بالإجماع على إعادة تعيين السادة كي. بي. ام. جي. فخرو كمدققين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

11- أفادت رئيس مجلس الإدارة ان مجلس الإدارة لم يستلم أي طلب كتابي من الاطراف المذكورة بحسب المادة (207) من قانون الشركات التجارية رقم 21 سنة 2001م وتعديلاته.

أعلنت رئيس مجلس الإدارة انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية وشكرت المساهمين وجميع الحضور على دعمهم المستمر للبنك كما شكرت مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة وبورصة البحرين على دعمهم وتعاونهم.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة 11:55 صباحاً.

هالة علي حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

خالد منور الشمري
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب اجتماعها في تمام الساعة الحادية عشر وخمسة وخمسون دقيقة من صباح يوم الأربعاء الموافق 18 مارس 2026م، افتراضيا عبر الوسائل الإلكترونية، برئاسة السيدة هالة علي حسين يتيم، رئيس مجلس الإدارة، وبحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك. وحضر الاجتماع 12 مساهماً (أصالة ووكالة) يمثلون عدد 1,669,971,531 سهماً، بما يعادل نسبة 73.97% من مجموع أسهم رأس مال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب. الصادرة والمدفوعة وتم تعيين شركة البحرين للمقاصة، مسجلي الأسهم، لجمع الأصوات وعدها.

وحضر الاجتماع كذلك السادة التالية أسمائهم:

- السيد/ جليل العالي – شريك، مدقق الحسابات الخارجي، كي بي أم جي فخرو
- السيدة/ دعاء الجناحي – رئيس، إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة، مصرف البحرين المركزي
- السيدة/ تيماء رضي –محلل أول، إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة، مصرف البحرين المركزي
- السيد/ ريان علي – أخصائي أول التزامات مستمرة وحوكمة شركات، إدارة مراقبة الأسواق المالية، مصرف البحرين المركزي
- السيدة / مريم الجبن – أخصائي حوكمة شركات أول، وزارة الصناعة والتجارة
- الأنسة / نورة المحميد – محلل أول، إدارة الإدراج والإفصاح، بورصة البحرين
- الأنسة / زينب رمضان – متدرب، إدارة الإدراج والإفصاح، بورصة البحرين
- السيد/ عبدالله عابدين – الرئيس التنفيذي للعمليات، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ هبة مبارك – مدير إدارة العمليات السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ نادين عجاوي – مسؤول السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة
- السيدة/ سارة دشتي – مسؤول السجل المركزي، شركة البحرين للمقاصة

أعلنت السيدة رئيس مجلس الإدارة عن توافر النصاب القانوني وصحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية وافتتحت الاجتماع مرحبة بالمساهمين والحضور الكريم شاكرة لهم تلبيتهم الدعوة لحضور الاجتماع. بعدها بدأت الجمعية العامة غير العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل إلى المساهمين والذي تم إقراره، وناقشت ووافقت على الموضوعات المدرجة فيه على النحو التالي:

1- وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية السابق المنعقد بتاريخ 22 مارس 2023م وصادقت عليه.

2- وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تعديل المادة 34 من النظام الأساسي المتعلقة بمسئولية أعضاء مجلس الإدارة لتتوافق مع المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي، على النحو التالي:

أ- "يكون مدير الشركة أو عضو مجلس الإدارة وكذلك القائم بالإدارة الفعلية للشركة سواء بشكل ظاهر أو مستتر، مسئولا في جميع أمواله الخاصة عن أية أضرار تصيب الشركة أو الشركاء أو المساهمين أو الغير، إذا قام الدليل على تسببه في ترتيب التزامات على الشركة بسبب إهماله أو خطئه الجسيم أو مخالفته أحكام القانون أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي.

ب- لا تنتفي المسئولية المشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه إذا كانت المخالفة قد وقعت نتيجة قرار اتخذ في اجتماع لمجلس الإدارة أو الجمعية العامة، إلا إذا اعترض على القرار الذي رتب المسئولية وأثبت اعتراضه في محضر الجلسة. ولا يعتبر الغياب عن حضور الجلسة التي صدر فيها القرار سببا للإعفاء من المسئولية، إلا إذا أثبت عدم علمه بالقرار أو علمه به وعدم استطاعته الاعتراض عليه.

ج- تكون المسئولية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إما مسئولية شخصية، وإما مسئولية مشتركة على وجه التضامن في حالة تعدد من ارتكبوا المخالفة".

3- وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ اليوم، وذلك بتعديل و/أو بإعادة صياغة النظام الأساسي للبنك ليشمل تلك التعديلات، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

4- وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تفويض السيد / زيد يوسف خنجي، رئيس الشؤون القانونية وحوكمة الشركات والسيد / خالد منور الشمري مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة، مجتمعين في إجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك وإعادة صياغته تنفيذا لقرار الجمعية العامة غير العادية آنف الذكر والتوقيع على النظام الأساسي المعدل أمام كاتب العدل.

أعلنت رئيس مجلس الإدارة انتهاء اجتماع الجمعية العامة غير العادية وشكرت المساهمين وجميع الحضور على دعمهم المستمر للبنك كما شكرت مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة وبورصة البحرين على دعمهم وتعاونهم متمنية للجميع سنة سعيدة مليئة بالتوفيق والسداد.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة 12:00 ظهراً.

هالة علي حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

خالد منور الشمري
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة